رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي مهنئا

خالد الجارالله يشارك القائم بالأعمال الإيراني قطع كعكة الاحتفال

عدنان عبد الصمد وصالح عاشور مع بعض الحضور (قاسم باشا)

دعا خلال مشاركته في اليوم الوطني الإيراني إلى قراءة متأنية لبنود الاتفاقية خصوصاً المادة الأولى

الجارالله: الاتفاقية الأمنية لا تتعارض مع التشريعات الوطنية

وزيارة الأمير إلى إيران ستعتبر تتويجاً للاتصالات بين البلدين

السفير السعودي مهنئا

نائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد ومحمد المهري ود. بدر الخضري يقدمون التهاني

بيان عاكوم

دعا وكيل وزارة الخارجية السفير خالد الجارالله إلى «قراءة موضوعية ومتأنية للاتفاقية الأمنية وتحديدا المادة الأولى منها» لافتا إلى أن «من يقرأ بتمعن هذه الاتفاقية سيدرك تكرار عبارة وفق التشريعات الوطنية 5 مرات، وبالتالي هذا يؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك تعارض أو تجاهل أو إلغاء للتشريعات الوطنية وفي مقدمتها الدستور».

وخلال مشاركته الاحتفال الذي نظمته السفارة الإيرانية في البلاد مساء أول من أمس بمناسبة مرور 35 عاما على انتصار الثورة الإيرانية وضع الجارالله علامة استفهام كبيرة على القول إن الاتفاقية الأمنية تتعارض مع الدستور مبينا أن «المادة الأولى من الاتفاقية تتحدث عن سمو التشريعات الوطنية وعلى رأسها الدستور على بنود الاتفاقية».

ولفت إلى انه تم بحثها في «لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بإسهاب واستفاضة واستمعنا إلى ملاحظات النواب كما أطلعناهم على تفاصيلها»، مبينا أنه سيكون «هناك تصويت على هذه الاتفاقية بداية الشهر المقبل».

وعن معارضة بعض النواب عليها علق بالقول «هذه اجتهادات لهم ولنا اجتهاداتنا»، متمنيا في الوقت نفسه عدم رفضها «وان يتفهم الإخوة النواب الأفاضل أهمية هذه الاتفاقية».

وبخصوص التوترات التي تشهدها العلاقات الخليجية ـ الخليجية هذه الأيام شدد الجارالله على «تماسك العلاقات الخليجية ومتانتها» مؤكدا على «قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على استيعاب أي خلافات» وقال: «نحن متفائلون وليس لدينا قلق إطلاقا على العلاقات الخليجية ـ الخليجية وأعتقد أنها متطورة ودائما تستند إلى أسس قوية وصلبة».

وعن قضية الجرف القاري قال الجارالله: «حتى الآن لم يحسم الملف ولكن برغبة البلدين وحرصهما على العلاقات الثنائية بين البلدين سيحسم قريبا» لافتا إلى «وجود تفاهم وتنسيق وان العجلة لم تتوقف في هذا المجال». وتحدث عن انعقاد اجتماعات لحل المسائل العالقة ومن بينها الجرف القاري.

وردا على سؤال عن مضمون المباحثات التي أعلنت إيران أنها تجريها مع الكويت وبعض دول الخليج بين الجارالله انه من الطبيعي أن تجري إيران مباحثات الآن وفي المستقبل مع دول المنطقة «ولا نستطيع تصور إيران بدورها وحجمها وثقلها الا تكون بينها ودول المنطقة مباحثات» مؤكدا وجود حرص على العلاقات الخليجية ـ الإيرانية لدى الجانبين ومعتبرا المسارين الثنائي بين الكويت وإيران والخليجي وإيران يسيران بتطوره الطبيعي.

الجرف القاري سيحسم قريباً برغبة البلدين وحرصهما على العلاقات الثنائية

الحوار الخليجي ـ الروسي في 18 فبراير وسيناقش الأزمة السورية وقضايا ثنائية وإقليمية ودولية

زرنكار: سياسة إيران إقامة علاقات أخوية وودية مع الجميع

وبالحديث عن العلاقات الخليجية ـ الإيرانية قال الجارالله: «نحن نتطلع لأن يقوم صاحب السمو الأمير بزيارة إيران» مشيرا إلى انه إذا ما تمت الزيارة ستعتبر «تتويجا للاتصالات والمباحثات والاجتماعات التي تمت بين الجانبين وستكون إضافة مهمة جدا للعلاقات التاريخية والممتازة بين الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية». وإذ بين «ان موضوع اعطاء تسهيلات لإصدار التأشيرة للمواطنين الإيرانيين يدرس في إطار اللجنة العليا المشتركة بين البلدين وإشارته الى إمكانية الوصول الى تفاهم مشترك في هذا الموضوع» عول الجارالله على الإجراءات التي تقوم بها إيران لضمان سلامة مفاعل بوشهر النووي، حيث قال: «الجانب الإيراني دائما يطمئن ويؤكد اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة هذا المفاعل ونحن نعول على إجراءات إيران».

وبخصوص ما يقومون به من جهود لإزالة العقوبات الاقتصادية عن إيران قال الجارالله: «العقوبات الاقتصادية بدأت تخف في إيران وهناك خطوات اتخذت من المجتمع الدولي لتخفيف هذه العقوبات»، مشيرا إلى أن «هذا هو التطور السليم والطبيعي للاتفاق الأخير الذي تم معبرا عن تقديره انه «إذا ما تم لهذا الاتفاق التطبيق والنجاح الكامل فلن نرى عقوبات تطبق على إيران متى ما استجابت».

وعن الحوار الاستراتيجي الروسي ـ الخليجي كشف الجارالله أن الجانبين حددا الثامن عشر من فبراير المقبل موعدا للاجتماع ووصفه «بالمهم والحيوي»، لافتا إلى أن «الجانبين يعلقان أهمية كبيرة لمواصلة هذا الحوار».

وأضاف: «هناك مواضيع تستدعي منا التشاور والتنسيق مع أصدقائنا في روسيا، وهناك جدول أعمال حافل لهذا اللقاء لبحث القضايا الإقليمية والدولية والمصالح المشتركة»، مؤكدا أن الملف السوري سيناقش الى جانب ملفات عديدة اخرى.

وبالحديث عن استعدادات الكويت لاستضافة القمة العربية الشهر المقبل أشار الجارالله إلى انه «تم إنجاز الكثير فيما يتعلق بالاستعدادات اللوجستية ومستمرون فيها»، مشيرا إلى انهم الآن يجرون الاتصالات مع الجامعة العربية لبلورة جدول أعمال القمة.

وعلى صعيد الأزمة السورية وما إذا سيفشل «جنيف2» من تحقيق أي حل للازمة عبر الجارالله عن تفاؤله لافتا إلى أن «جنيف2 سيستمر»، ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى «أن الطريق طويل والمسألة تحتاج إلى صبر والله يعين المبعوث العربي والأممي الأخضر الإبراهيمي على رعايته للاجتماعات»، مشددا على أنه «لا مجال لحل الأزمة إلا عبر الحل السلمي».

من جهته شدد القائم بالأعمال الإيراني لدى البلاد حسن زرنكار على «قوة العلاقات التي تربط بلاده بالكويت، لاسيما الاقتصادية والسياسية والتجارية والاجتماعية» آملا أن تتم زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لبلاده والتي قال إنها «ستحدث فارقا كبيرا في تنمية العلاقات بين البلدين».

وأكد أن بلاده «كانت ومازالت تؤمن بتحقيق السلام والأمن والاستقرار والسعادة والرفاه في جميع دول المنطقة، وخير دليل على ذلك هو الاتفاق الذي حصل بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد».

وأشار إلى «أن سياسة الجمهورية الإسلامية تقوم على تطوير العلاقات مع الدول الإسلامية والجارة وتقيم علاقات ودية وأخوية مع الجميع».

جاسم الخرافي: نأمل زيادة التوافق والتنسيق بيننا وإيران

أعرب رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي «زيادة التوافق والتنسيق بين دول الخليج وإيران»، مشيرا إلى أن «العلاقات قوية ومتينة مع إيران»، مشددا على ضرورة أن يعمل الجميع «لما فيه استقرار المنطقة» كما عبر عن سعادته «بالاتفاق النووي الذي تم وأزال المخاوف للمنطقة».

وعن التقارب الأميركي ـ الإيراني ذكر الخرافي أنه إذا كان «لمصلحة المنطقة فنحن معه».

وفيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية قال: «أنا أنظر لأهمية التنسيق ما بين دول مجلس التعاون وإذا كان هناك تنسيق فلا بد من أن يبدأ من الاتفاقات الأمنية للحرص على معالجة قضايا الإرهاب في منطقتنا لأن الإرهاب ليس للدولة ولا مكان محدد وقد يحدث في أي مكان»، متمنيا عدم الاستعجال «بالتعليق على الاتفاقية الأمنية وننظر لها نظرة جادة ونظرة حرص على الكويت وعلى علاقاتها بدول مجلس التعاون وألا ننظر لها بتشاؤم إلا بعد دراستها دراسة جيدة، وبعد ذلك لكل حادث حديث».

وكان الخرافي اعتبر أن «الحشد الموجود في حفل اليوم الوطني الإيراني» إن دل على شيء فإنما يدل على حرص الكويت على التعاون وبذل الجهود لاستقرار الكويت والمنطقة وزيادة التعامل مع إيران، مشيرا إلى انه موجود «لنقول لإيران كل عام وأنتم بخير وإن شاء الله أعيادكم دائمة»، معبرا عن سعادته «بالجهد الذي تقوم به إيران ببث روح الصداقة والحرص على الاستقرار في المنطقة».

مطالبا بقوانين وتشريعات اقتصادية حديثة وواضحة

الدبوس: ما فائدة أي إستراتيجية اقتصادية دون وجود آليات لتنفيذها

عصام الدبوس

التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن تحقيقها في ظل قوانين وتشريعات أكل عليها الزمان وشرب

قال عضو مجلس الأمة السابق عصام الدبوس إن أي تأخير إضافي في إطلاق التنمية الاقتصادية الحقيقية ستكون له عواقب وخيمة على الوضع الاقتصادي في الكويت، مبينا أن كل المؤشرات تؤكد على اقتراب ساعة الخطر مثل توقعات العجز في الميزانية والتقارير الاقتصادية المحلية والعالمية بخصوص الاقتصاد الكويتي، مشددا على ضرورة الإسراع في اتخاذ القرارات الصحيحة لتجنب الوقوع في كارثة اقتصادية دون مبررات مقنعة أو أسباب خارجة عن سيطرة الدولة، متسائلا عن فائدة أي استراتيجية اقتصادية دون وجود آليات واضحة لتنفيذها.

وبين الدبوس أن غياب آليات التنفيذ الاقتصادي والمتمثلة في القوانين والتشريعات الاقتصادية هو السبب في الحالة الاقتصادية المزرية التي تمر بها الكويت على الرغم من توافر كل مقومات النجاح الاقتصادي في الدولة من توافر الإمكانيات المادية ووجود الخبرات والكفاءات الوطنية بالإضافة إلى توافر الرقعة الجغرافية اللازمة، مؤكدا أن غياب التناغم السياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الفترة الماضية أوصل البلاد إلى حالة التعطل الاقتصادي والمراوحة في المكان في وقت خطت فيه دول أخرى، لا تتوافر فيها الإمكانيات مثل الكويت، خطوات اقتصادية كبيرة بسبب وجود تشريعات واضحة تحفز الاقتصاد الوطني وتعمل على توطين الاستثمارات المحلية وجذب استثمارات أجنبية أيضا.

وأضاف الدبوس أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن تحقيقها في ظل قوانين وتشريعات أكل عليها الزمان وشرب وباتت غير مناسبة في ظل التطورات السريعة في المجال الاقتصادي العالمي المفتوح، مبينا ان هذه القوانين بشكلها الحالي تعتبر قوانين طاردة للاستثمار بدليل خروج مبالغ وطنية طائلة للاستثمار في دول مجاورة بسبب حزم التسهيلات الاقتصادية والقوانين الميسرة والفرص الاستثمارية التي يخلقها جو الاستقرار الاقتصادي المؤطر بالاستقرار السياسي.

وبيّن الدبوس أن عدم استغلال الإرادة السياسية العليا المتمثلة في رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي يعتبر فشلا ذريعا للسلطتين معا، خاصة أن سموه يكرر في كل مناسبة على ضرورة التعاون والوصول إلى نتائج ملموسة على شكل قوانين وتشريعات ناظمة للعمل الاقتصادي المنتج واستبدال التشريعات والقوانين التي مرت عليها عقود من الزمن وخرجت من قاموس الاقتصاد العالمي من زمن طويل.

وضرب الدبوس بالمشكلة الإسكانية المثل على تردي الوضع الاقتصادي، مشيرا إلى أن كل المقومات للخروج من هذه المشكلة موجودة وواضحة للعيان مثل توافر المكان والأموال والشركات المستعدة للعمل وتنوع الحلول لهذه المشكلة، مؤكدا أن غياب التشريعات والتأخر في إقرار القوانين لتطبيق وتنفيذ هذه الحلول هو المشكلة الحقيقية وليست قضية الإسكان هي المشكلة، مشددا على ضرورة إعطاء القطاع الخاص دورا محوريا في حل مثل هذه المشاكل نظرا لتميزه عن القطاع العام بسرعة التنفيذ ومرونته في اتخاذ القرارات بعيدا عن البيروقراطية الحكومية.

وختم الدبوس آملا أن تضع السلطتان مصلحة الكويت العليا في أعلى سلم أولوياتها وخاصة المصلحة الاقتصادية لأنها تنعكس بشكل مباشر على المواطن الكويتي وتعيد إلى الكويت مكانتها الاقتصادية التي تليق بها على المستوى العالمي.